

ثروة الأسم لآدم سميث

بقتلم

الدكتور عبد المنعم الطنماوى

دكتوراه فى القانون والاقتصاد من جامعة باريس
ورئيس مجلس إدارة البنك العقارى

فإنه لم يبد مؤمناً بهذا التوافق وبعдалته فى نطاق التوزيع ، وكذلك قد قال بنظرية فى قيمة العمل بتت الاشتراكية على أساسها أهم نقط ارتكازها للهجوم على النظام الرأسمالى .

فآدم سميث وإن لم يكن من الممكن وضعه فى عداد الإشتراكيين ، إلا أن ما جاء به من أمثلة لمظاهر الحيف فى المجتمع القائم على الملكية الخاصة المتحررة من القيود ، وكذلك ما قدمه من أسس نظرية نفعت الاشتراكية الماركسية ، يجعله فى عداد المهديين للاشتراكية .

وقد أثار تعدد جنباآت آدم سميث وواقعيته المناقشة وسبب له الكثير من النقد من جانب بعض أنصار الحرية الاقتصادية ، الذين آتهموه بقصور فى المثل العليا الفردية . بيد أن ثمة ناحية فى آدم سميث يجمع الباحثون اليوم على تقديرها ، وهى بحثه لمشكلة التقدم الاقتصادى . فآدم سميث قد وضع أصول نظرية كاملة فى التقدم الاقتصادى ، وهى نظرية لا بد

كلما ذكر اسم آدم سميث ، تراحت فى النفس مجموعة من الخواطر والأحاسيس الإنسانية ومهرت العقول ومضات لامعة هى بلا شك من بريق العبقرية . ولقد تبدت إنسانية آدم سميث فى كل ما كتبه عن الأهمية الاقتصادية للعمل الإنسانى ، وفيما بينه عن حقوق الطبقة العاملة . ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أنه قال « إن العدالة تقضى بأن يكون ، لمن يوفرون الغذاء والكساء والمسكن للشعب فى مجموعته ، نصيب من ناتج عملهم يهيء لهم أن ينالوا غذاء وكساء ومسكناً مناسباً » . أما عبقريته فظهرها إحاطته الشاملة بالمشكلة الاقتصادية وبحثه عن تفسير علمى وإنسانى لها فى عهد كان البحث العلمى الشامل للاقتصاد السياسى ما يزال فى أوائل مراحلها . فآدم سميث قد وضع الخطوط الأساسية لفلسفة المذهب الحر واعتبر لهذا السبب مؤسساً للاقتصاد السياسى التقليدى ؛ بيد أن أثره على الفكر الاقتصادى قد تخطى حدود هذا المذهب . فكما أنه قال بوجود نظام طبيعى أساسه التوافق بين الصالح الفردى والصالح العام ، وخاصة فى نطاق الإنتاج والمبادلة ،

ليبدو في أحد مظاهره كتحليل متحرك وبرنامج للعمل لبلد غير متقدم .

ولهذا كله كانت الكتابة عن آدم سميث ، بل كان مجرد استرجاع سيرة حياته وخلاصة فلسفته ، في الوقت الحاضر ، مساهمة مفيدة ، على هامش المناقشات الدائرة والحركة الدائبة من أجل الاشتراكية والتقدم الاقتصادي

أن نعى اليوم بدراستها ، للتشابه القائم بين مستوى المعيشة الراهن في بعض البلاد غير المتقدمة ، وبين مستوى المعيشة الذي كان سائداً في أوروبا في الوقت الذي عالج فيه آدم سميث مشكلة ثروة الأمم .

ويقول الأستاذ رستو في هذا الصدد « إن كتاب ثروة الأمم ، إذا نظر إليه بمنظار الوقت الحاضر ،

١ - حياته ومؤلفاته

في نفس الجامعة خلفاً لأستاذه فرنسيس هنتشو . وكان الاقتصاد السياسي يدخل ضمن دراسة الفلسفة . وقد قسم آدم سميث منهاج دروسه إلى أربعة أقسام كبرى ، الأول : يتناول اللاهوت الطبيعي حيث يعالج الأدلة على وجود الله ، ويتناول صفاته الحسنى والمبادئ التي يقوم عليها الدين ، والثاني : يشمل مبادئ الأخلاق والثالث : يدرس مبادئ الأخلاق المتصلة بالعدالة ، أما القسم الرابع : فيتناول بحث النظم السياسية التي من شأنها زيادة الثروة والقوة والرخاء في الدولة .

وفي سنة ١٧٥٩ نشر آدم سميث كتابه الشهير « نظرية المشاعر الأخلاقية »^(١) وتناول في هذا الكتاب القسم الثاني من دروسه ، الخاص بمبادئ الأخلاق .

وبعد أن نشر سميث هذا الكتاب الذي أذاع اسمه في أوروبا كلها ، أخذ نصيب هذا الجزء الخاص « بمبادئ الأخلاق » ينكمش في دروسه ، وبدأ يتوسع في دراسة القسم الثالث الخاص بمبادئ الأخلاق المتصلة بالعدل ، آملاً أن يصل إلى صياغة المبادئ العامة في القانون ونظام الحكم مع بيان تطورها .

ولد آدم سميث في ٥ يونيو سنة ١٧٢٣ في مدينة كير كالدلي Kirkaldy باسكتلندا وقد مات أبوه قبل ولادته ببضعة أشهر فعكفت الأم على تربية ابنها الوحيد وكان آدم سميث حدثاً ضعيف البنية ، لا يختلط كثيراً بأقرانه ميالاً إلى العزلة . وقد لازمته هذه الصفات طوال حياته وأدت به إلى الاعتكاف الطويل للقراءة والتأمل والتفكير . وفي سنة ١٧٣٧ التحق آدم سميث بجامعة « جلاسجو » حيث تميز عن أقرانه في دراسة الرياضة والفلسفة .

وفي سنة ١٧٤٠ ، أوفد إلى أكسفورد لكي يعد لسلك القساوسة . هناك درس اللغات وتذوق روائع الشعر الإنجليزي بجوار آداب اللغة اليونانية واللاتينية والفرنسية والإيطالية . وبعد أن أقام سبع سنوات في أكسفورد ، لم يلق خلالها معاملة طيبة لشغفه بالاطلاع ، وتحرر فكره ، تركها ، رغم نصيحة أصدقائه ، وعاد إلى كير كالدلي ليعيش في كنف أمه ، وعدل عن اختيار سلك القساوسة . وعند ما بلغ سن الخامسة والعشرين انتقل إلى أدنبرة وألقى محاضرات في الأدب والبلاغة .

وفي سنة ١٧٥١ عين أستاذاً للمنطق في جامعة « جلاسجو » ونقل في العام التالي أستاذاً للفلسفة الأخلاقية

(١) Theory of Moral Sentiments or an Essay towards an Analysis of the Principles by which men naturally judge concerning the conduct and character first of their neighbours and afterwards of themselves.

ولكن لم يطل المقام بآدم سميث في جامعة جلاسجو ليحقق آماله في البحث الفلسفي القانوني ، إذ ترك الجامعة سنة ١٧٦٣ بعد سنوات أربع من إخراجه لكتاب « العواطف الأخلاقية » ورحل إلى فرنسا كمرافق ومعلم لدوق «بكلية» Duke of Buccleuge الشاب .. ولكن ما ترامى إلينا من دروس آدم سميث في أواخر أيامه في جامعة «جلاسجو» قبل رحيله إلى فرنسا يدل على أنه قد رسم في هذه الدروس ، وقبل أن يتصل بالفيزيوكراتيين في فرنسا ، الخطوط العريضة لكتابه الثاني «ثروة الأمم» .

أقام آدم سميث مع تلميذه في «تولوز» ثمانية عشر شهراً تمكن خلالها ، بسبب علاقاته ببعض رجال السياسة ، من التعرف على النظم السياسية والاقتصادية السائدة في فرنسا . وبعد رحلة له في جنوب فرنسا وإقامة شهرين في «جنيف» بلغ باريس حيث اتصل بمشاهير الفلاسفة السياسيين من «الفيزيوكراتيين» الذين كانوا يسمون «بالاقتصاديين» ومنهم «كرناي» و«ترجو» .

ثم عاد آدم سميث إلى «كير كالدي» ليعيش مع أمه عشر سنوات يقضى معظمها في البحث والتأمل ليتم كتابه الكبير «ثروة الأمم» . وكانت الخطوط العريضة لهذا الكتاب قد نبتت من القسم الرابع من دروسه في الفلسفة الأخلاقية خلال الأعوام الثلاثة عشر التي قضاها أستاذاً في «جلاسجو» ويتضح ذلك مما نقل إلينا عن دروسه في سنة ١٧٦٣ . ولقد كان لإقامة آدم سميث في «تولوز» أثرها في تبلور أفكاره وتحديدها . أما إخراج الكتاب في صورته النهائية فقد استغرق عشر سنوات طويلة قضى آدم سميث معظمها في عزلة وتأمل ، وإن كانت قد تخللها زيارات للندن و«أدنبره» ، كان لها أثرها في تزويده بمعلومات

وحقائق أفادته في إخراج الكتاب على النحو الذي نعرفه .

وكتاب «ثروة الأمم»^(١) مقسم إلى مقدمة قصيرة وخمسة كتب . ويتناول الكتابان الأول والثاني منها بحث نظرية الإنتاج والتوزيع . أما الكتاب الثالث فيتضمن بحثاً تاريخياً لتطور الثروة في مختلف الشعوب ، أما الكتاب الرابع فيتناول نظرية التجارين والنظام الزراعي للفيزيوكرات ، ويوضح الكتاب الخامس موارد المالية العامة ويضع شريعة الضرائب .

فكان آدم سميث قد قضى أكثر من عشرين عاماً في الاستقراء والبحث والتفكير والتأمل ليخرج كتاب «ثروة الأمم» في أوائل سنة ١٧٧٦ . وقد ساعدته إقامته في البيئة التجارية التي اشتهرت بها مدينة جلاسجو واتصالاته برجال الأعمال على تكوين فكرة حقيقية عن النشاط الاقتصادي ، كما أن سفره إلى فرنسا واتصاله «بالفيزيوكراتيين» كان له أثره في تأكيد فكرته عن مزايا الحرية الاقتصادية وأصالة النظام الطبيعي .

وبعد أن أخرج آدم سميث كتابه بسنتين عين مراقباً للجمرك باسكتلندا وهي وظيفة ذات أهمية كبرى . وانتخب في سنة ١٧٨٧ مديراً لجامعة جلاسجو ، وقد كتب بهذه المناسبة ما يدل على مدى تعلقه بالحياة العلمية يقول :

« لا يستطيع رجل أن يكون مديناً لجماعة ما بقدر ديني لرجال جامعة «جلاسجو» . فلقد علموني ثم بعثوا بي إلى «أكسفورد» . وعند عودتي إلى «اسكتلندا» اختاروني عضواً معهم ثم نقلوني لأشغل مركزاً أحاط به الشرف ، إذ شغله الدكتور هتشون من قبل . إن

(١) العنوان الكامل للكتاب :

An Inquiry into the Nature and Causes of the wealth of Nations.

« جلاسيو » والتي تضمنت أصل كتاب « ثروة الأمم » .
 وإن ما نعرفه عن هذه الدروس إنما جاء نتيجة ما أثبتته
 أحد طلابه في مذكراته عما تلقاه بجامعة « جلاسيو »
 سنة ١٧٦٣ . ومات سميث في سنة ١٧٩٠ تاركاً أثره
 الكبير كتاب « ثروة الأمم » .

وقد صادف الكتاب في حياة صاحبه وبعد مماته
 نجاحاً منقطع النظير ، فبمجرد نشر الكتاب تلقفه
 المثقفون في بريطانيا بل في أوروبا كلها وتناولوه
 بالتعليق والمناقشة ، ولقد ظل هذا الكتاب المحور
 الأساسي للمناقشات الاقتصادية والسياسية خلال قرن
 من الزمان ، وما زالت بعض المبادئ والنظريات التي
 قررها أساساً للبحث حتى وقتنا هذا .

وقبل أن نتناول الكتاب بالتعليق نشير إلى أهم
 التيارات الفكرية التي كان لها تأثير في آدم سميث .

٢ - التيارات المؤثرة

الكتاب قد حاولوا في أواخر القرن السابع عشر أن
 يقارنوا الميزة النسبية بين التجارة والزراعة وكان الفكر
 قد بدأ يتجه في أوائل القرن الثامن عشر إلى مناقشة
 مذهب تقييد التجارة ، إلا أنه لم توجد أية دراسة تقوم
 على بحث شامل للمشكلة الاقتصادية قبل منتصف هذا
 القرن . ولم تظهر هذه الدراسة إلا على يدى الفيزيوقراتيين
 و آدم سميث .

ونود أن نشير قبل التعرض للفيزيوقراتيين إلى أسماء
 بعض الفلاسفة الذين اتفق المؤرخون على أن آدم سميث
 قد تأثر بهم تأثراً مباشراً .

فقد قيل أن آدم سميث قد تأثر بفرنسيس هتشسون
 Francis Hutcheson الذي سبقه في شغل كرسي
 الفلسفة الأخلاقية في « جلاسيو » ، نظراً لوجود شبه

فترة الثلاثة عشر عاماً التي قضيتها عضواً في هذه
 الجامعة أذكرها باعتبارها أنفع فترة في حياتي وبالتالي
 أكثر فترات حياتي سعادة وأكبرها شرفاً . والآن وقد
 مضى ثلاثة وعشرون عاماً على تركي الجامعة أجد
 أصدقائي وحماتي القدامى يذكروني على هذا النحو
 الجميل بانتخابهم إياي مديراً للجامعة فيمتلئ قلبي
 بسرور لا يتأتى التعبير عنه .

وقد قضى سميث الفترة الأخيرة من حياته مريضاً
 في عزلة عن الناس إلا عن عدد محدود من أصدقائه .
 واستطاع في مرضه أن يعيد طبع كتابه « نظرية المشاعر
 الأخلاقية » بعد إدخال بعض الإضافات عليه . ولم
 يترك لنا آدم سميث شيئاً آخر غير كتابيه الكبيرين فيما
 عدا بعض الأبحاث الفلسفية التي نشرت بعد وفاته في
 سنة ١٧٩٥^(١) ، وقد أوصى بحرق أوراقه بعد مماته بما
 في ذلك مسودات دروسه في الفلسفة الأخلاقية في

إذا نظرنا إلى الفكر الاقتصادي قبل أواسط القرن
 الثامن عشر لم نجد بحثاً شاملاً يحاول تفسير الظواهر
 الاقتصادية في جملتها . والفلسفة الاقتصادية التي كانت
 تتحكم في العالم خلال القرون الثلاثة التي سبقت القرن
 الثامن عشر هي فلسفة التجارين التي كانت ترى تنظيم
 الحياة الاقتصادية على نحو يزيد من كمية الذهب والفضة
 داخل الدولة ، فالهدف النهائي للسياسة الاقتصادية عند
 التجارين كان ينحصر في التحكم في ميزان المدفوعات
 لتحقيق فائض ، أما أساليب هذه السياسة فكانت
 تختلف من دولة لأخرى تبعاً لظروفها الخاصة ووفقاً
 للفلسفة التجارية التي تسود حكماها . وإذا كان بعض

(١) نشرت هذه البحوث بعنوان :

Essays on Philosophical Subjects.

نجدها مبرأة من وصف الرذيلة، إذ يعتبر آدم سميث هذه الرغبات ميولاً إنسانية لا تثريب على من اختلجت بها نفسه. ثم نجد نفس الفكرة «فكرة الرغبة الإنسانية» أو «المصلحة الشخصية» في كتاب ثروة الأمم أساساً عريضاً لكل فلسفته في النظام الطبيعي، باعتبارها الدافع الأساسي للنشاط الاقتصادي في جميع صورته.

وتستبين الصلة بين آدم سميث وبين «مندفيل» من استعراض العبارتين التاليتين:

كتب «مندفيل» في قصيدته في أوائل القرن الثامن عشر ما نقله في لغة منثورة على النحو التالي:

«إن الميول الآثمة والرذيلة، قد نمت المهارة والحذق، وقد مكن لها الزمن والمثابرة أن ترفع من مستوى التمتع بطيبات الحياة ومباهجها على نمط جعل الفقير المعدم يعيش في الحاضر أحسن مما كان يعيش الغني في الماضي. وكتب آدم سميث في «ثروة الأمم» مؤكداً أثر المصلحة الشخصية في ظل الحرية الاقتصادية في تحقيق التقدم والرفاهية فقال:

«إن الجهد الطبيعي الذي يبذله كل فرد لتحسين حالته، عند ما ينطلق في حرية وأمن، ليبلغ من القوة شأواً يوهله، وحده وبدون عون من أحد، لا لأن يحمل الجماعة إلى معارج الثروة والرفاهية فحسب، بل شأواً يمكنه أيضاً من تخطي مائة عتبة كأداء مما يتمخض عنه جنون القوانين الإنسانية، في حالات تجاوز كل ما يمكن تصوره».

أما عن «الفيزيوقراتيين» فإنهم قد حاولوا البحث عن سر الرخاء ومصدر الثروة وعن أفضل النظم لتحقيق الرخاء وزيادة الثروة. وقد وجدوا أن المصدر الأصلي لكل ثروة هي الأرض. وأن العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج، لأنه يترك ناتجاً صافياً يزيد عما أنفق على الإنتاج. أما الأعمال الأخرى كالعمل الصناعي أو التجاري فإن ما يضيفه من قيمة جديدة يتعادل تماماً مع

بين كتاب «ثروة الأمم» وبين دروس «هتسون» من ناحية منهاج البحث وترتيب المواد، وكذلك لأن «هتسون» قد عالج فكرة تقسيم العمل والأصل التاريخي المنقود وبعض المسائل المتصلة بنظرية القيمة، كما أنه كان من المدافعين عن فكرة الحرية.

وكذلك قيل إن آدم سميث تأثر بدافيد هيوم David Hume نظراً لأنه قد عالج في دراسات قصيرة بعض المسائل الاقتصادية الهامة التي تعرض لها آدم سميث فيما بعد، مثل موضوع النقود وسعر الفائدة وحرية التجارة ونقد مذهب «التجارين» الذين كانوا يخلطون بين النقود وبين ثروة الأمم ويقيسون درجة غنى الدولة ورخائها بما لديها من المعادن النفيسة، وكذلك نقد سياسة التجارين في تقييد التجارة، وبيان أن رخاء دولة ما لا يضر الدول الأخرى بل يفيدها.

وقد كتب هيوم في هذا الصدد «إنني أتمنى لا باعتباري إنساناً فحسب، بل باعتباري بريطاني الجنس أيضاً أن تزدهر تجارة ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا بل أن تزدهر تجارة فرنسا نفسها» وهيوم في هذه العبارة يضع أساساً هاماً لبناء نظرية حرية التجارة التي قال بها آدم سميث، وإن لم يكن هيوم قد وصل إلى صياغة هذه النظرية أو الإيمان بفكرتها إيماناً كاملاً.

ومن قيل بأنهم أثروا في فلسفة آدم سميث بل في فلسفة «الفيزيوقراتيين» الطبيب الفيلسوف برنارد دى مندفيل Bernard de Mandeville الذي كتب في سنة 1704 القصيدة المشهورة «قصة النحل» وفكرتها الأساسية أن المدينة بما تتضمنه من ثروة ومن علم إنما ترجع إلى ما غرس في نفوسنا من رغبة في إشباع حاجاتنا غير المحدودة وسعينا إلى الرفاهية والمتعة. فردائل الإنسان، لا فضائله، هي أساس المدينة في رأي «مندفيل». هذه الفكرة نجدتها عند آدم سميث أيضاً في كتاب «نظرية المشاعر الأخلاقية». ولكننا

من القواعد سلطة أعلى مما تمليه سلطة الحاكم الإنساني أو يقضى به العرف . ولقد حاول آدم سميث - كما حاول « الفيزيوكراطيون » من قبله - أن يكشف عن هذه القواعد بالنسبة للنظام الاقتصادي . هذا ولما كان النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، قد شهد بدء التحول إلى النظام الرأسمالي الصناعى القائم على المنافسة ، وتبدت عيوب النظام الاقتصادي القديم المؤسس على القيود المفروضة على حرية العمل والمبادلة ، فقد أدى هذا التطور المادى ، كما أدت الدعوة الفلسفية سالفه الذكر إلى زعزعة الثقة بفلسفة التجارزين وسياستهم ، وأخذ يحل محل هذه السياسة فى العمل قدر من الحرية الواقعية ، سواء أكان ذلك بالنسبة للقيود المفروضة على التجارة الدولية وعلى حرية العمل فى بريطانيا أم بالنسبة للقيود المفروضة على حرية المبادلات الداخلية فى فرنسا .

فآدم سميث قد وجد فى فترة مكنته من أن يشاهد عيوب النظام الاقتصادي القديم المتداعى ، وهو نظام كان قوامه القيود العتيقة على نظام الإنتاج والمبادلة، وقد استطاع أن يلاحظ بشائر نظام الحرية الوليد . وإذا كان آدم سميث لم يستشعر الثورة الصناعية التى كان ميلادها قد تم باختراع المحركات الآلية فإنه قد استنبط أن ثمة نظاماً أفضل قوامه الحرية والمصلحة الفردية ومن شأنه أن يؤدي إلى الخير العام . ولقد جاء ما كتبه تعبيراً رائعاً عما كان يخالج فى ضمير عصره ، ولذا فإن كلمته لم تذهب أدراج الرياح، بل كان لجرسها وقع عميق فى خيال جيله ، وفى نفس ما تبعه من الأجيال .

ما أنفق على عملية الإنتاج ، وذلك لأن الطبيعة التى تتعاون مع الإنسان فى الإنتاج الزراعى لا تتعاون معه فى صور الإنتاج الأخرى . وقد بين « كيزنيه » فى كتابه الشهير « الجدول الاقتصادي » Le Tableau Economique (سنة ١٧٥٨) أن النتائج الصافية لطبقة الزراعة يتداول فى جسم الهيئة الاجتماعية كما يسرى الدم فى جسم الإنسان . وبين « الفيزيوكراطيون » أن هذا النظام الطبيعى الذى وضعه الخالق هو الذى يؤدي إلى قدر من الرخاء ، وهو نظام يقوم على احترام الملكية والحرية ولا يحتاج إلى قانون وضعى يقرره ، وأن مهمة الدولة تنحصر فى ضمان احترام الملكية الفردية والحرية الاقتصادية . ولذا كان من الواجب إطلاق الحريات الاقتصادية بصورة كاملة حتى يتحقق الرخاء . وقد كان « الفيزيوكراطيون » يرون أن خير من يحكم هو المستبد العادل الذى يوجه الأفراد إلى النظام الطبيعى ولا يتدخل فيه . وكان من رأيهم أن النظام المالى للدولة يجب أن يقوم على فرض ضريبة وحيدة هى ضريبة الأرض الزراعية .

وإذا كان آدم سميث قد تأثر بمن سبقه من الفلاسفة والباحثين فى المسائل الاقتصادية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فإنه قد تلقى طابع فلسفة عصره : فالقرن الثامن عشر قد تميز بفلسفة القانون الطبيعى التى تقول : إن ثمة مجموعة من القواعد تبين ما هو صواب وما هو عدل ، و متمش مع الأخلاق بصفة عامة ، وإنه من الممكن التعرف على هذه القواعد عن طريق العقل أو الإحساس الخلقى ؛ كما تقول أيضاً : إن لهذه المجموعة

٣ - النظام الطبيعي

الغريزة التي تحكم تصرفات الأفراد تؤدي إلى تحقيق الخير كله للجماعة . وذلك لأن الأفراد عند سعيهم لتحقيق مصلحتهم الشخصية ، تقودهم كما يقول آدم سميث « يد خفية » ولا شك في أنه يقصد يداً إلهية ، تقودهم إلى غاية لم يقصدها وهي تحقيق الصالح العام . والنظام الطبيعي عند آدم سميث نظام تلقائي ينبثق عن الدوافع النفسية للإنسان ، وهو نظام يؤدي إلى تحقيق الصالح العام ما دامت هناك حرية اقتصادية . فتقسيم العمل مثلاً لم يأت نتيجة تفكير إنسان نظم العالم ، بل إنه ينشأ من سعي الإنسان لتحقيق مصلحته . فالفرد الذي يعيش في جماعة يعرف أنه يستطيع الحصول على ما يريده من إنتاج الآخرين لو باعهم فائض إنتاجه ، ولذلك يتخصص في إنتاج السلعة التي يمتاز في إنتاجها ثم يستبدل بها السلع الأخرى . فتقسيم العمل أساسه رغبة الفرد في تحسين حالته ، كما أن أساسه غريزة المبادلة وكذلك الحال بالنسبة للنقود فإنها لم تنشأ من قرار من السلطة العامة ، ولكنها خرجت من الغريزة الإنسانية ؛ فكل فرد يسعى إلى أن يكون لديه كمية من مواد أو منتجات معينة ، يمكن أن يستعملها لتسهيل عملية المبادلة للحصول على ما يحتاج إليه من منتجات ؛ هذه السلع التي تتميز بالقبول العام في جماعة معينة هي الأصل التاريخي للنقود ، فالنقود أيضاً تعود بشأنها إلى الغريزة الإنسانية . وكذلك تكوين رأس المال يتم بصورة طبيعية تلقائية نتيجة سعي الأفراد إلى تحسين حالتهم . فهذا الميل يدفع بهم إلى الادخار ، ويحثهم على استثمار هذه المدخرات ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة رؤوس الأموال وإلى زيادة إنتاجية العمل وزيادة عدد العمال المشتغلين ، أي إلى زيادة ثروة الأمة . وقد مضى آدم

وإذا كان آدم سميث قد رأى - مثل الفيزيوكرات - مدى ما تنطوى عليه سياسة التجاريين من أخطار الثروة وجدد في البحث عن سر الرخاء ومصدره ؛ وإذا كان أيضاً مثل « الفيزيوكراتيين » الذين عرفهم وأعجب بهم قد تأثر بفلسفة القانون الطبيعي التي سادت القرن الثامن عشر ؛ فإنه قد وصل إلى تحديد صورة للنظام الطبيعي تختلف كثيراً عما قال به « الفيزيوكراتيون » كما أنه كان أكثر منهم إحساساً بمخائق الحياة وأقل تعبداً بالفكرة الواحدة المجردة . ذلك أن آدم سميث أبعد ما يكون عن المذهبية العمياء .

وقد وجد آدم سميث أن المصدر الأول للثروة ليس الأرض بل هو العمل وبدأ كتابه « ثروة الأمم » بتلك الجملة المشهورة « العمل السنوي لكل شعب هو الرصيد الذي يمونه بالمواد التي يستهلكها خلال السنة من ضروريات المعيشة وكاليات الحياة سواء أكانت هذه المواد مما ينتجه العمل الوطني أم مما يشتري من الشعوب الأخرى مقابل منتجات العمل الوطني» . وبالتالي فإن ثروة الأمم تزداد كلما زادت قوة العمل ، وتتحقق هذه الزيادة في رأى آدم سميث عن طريق التخصص وتقسيم العمل ، وكذلك بسبب الآلات واستخدامها في الإنتاج . وكذلك تزداد ثروة الأمم بازدياد عدد العمال المشتغلين على نحو يتمشى مع زيادة عدد المستهلكين (عدد السكان) وهو ما لا يتأتى في رأيه إلا بزيادة رؤوس الأموال المستثمرة .

ولكن ما هي القوى التي تعمل على أن تبلغ الثروة أقصاها وبفضلها يتحقق تقسيم العمل وتوزيع الاستثمار على أوجه النشاط على النحو الأمثل ؟ يرى آدم سميث أن ثمة غريزة قد ركزت في الإنسان وهي المصلحة الشخصية التي تدفع به إلى محاولة تحسين حاله . هذه

تنفيذ العقود تنفيذاً أميناً . وعلى الدولة أن تعمل على تحقيق حرية الصناعة والتجارة بامتناعها عن التدخل ، فعلية أن تلغى نظام « المنع » ونظام « الإعانات » وأن تمتنع عن التدخل في التنظيم الصناعي وأن تترك الحرية الكاملة للعمل ورأس المال ، إذ أن رأس المال في هذه الحالة سيتجه تلقائياً الاتجاه الذى يتمشى مع صالح صاحبه ويؤدى إلى زيادة الثروة القومية .

سميث فى شرح تفاصيل هذا النظام الطبيعى المنبعث من الغرائز الإنسانية ، المؤدى إلى زيادة ثروة الأمم ونمو نظمها الاقتصادية على نحو يصل بالأمم إلى الرفاهية وراح يبسط القول فى هذا النظام الطبيعى سواء أكان ذلك من ناحية الإنتاج أم المبادلة .

ويرى سميث أن يقتصر دور الدولة على محاولة توسيع نطاق السوق بشق الطرق وتنظيم النقد وضمان

٤ - الاتزان والنسبية

النحو الذى أوضحناه ، إلا أنه قد وافق على القوانين المحددة للفائدة تفادياً من أن يستشرى خطر الربا ، وكذلك نادى بتنظيم إصدار النقود حتى لا تؤدى المحافظة على « حرية بضعة أفراد إلى تعريض أمن الجماعة كلها للخطر وهو ما يفرض على قوانين الدولة أن تقيد مثل هذه الحرية سواء أكانت حكومتها أكثر الحكومات تحمراً أو أشدها دكتاتورية » .

وكذلك إذا كان آدم سميث من أنصار حرية التجارة ، فإنه قد أجاز الحماية التجارية لحماية الصناعة التى تعد ضرورية للدفاع الوطنى . وعلى هذا الأساس وافق على قوانين الملاحه التى كانت تعطى للسفن البريطانية احتكار النقل البحرى الإنجليزى ، وذلك لأن آدم سميث كان يرى « أن الدفاع أكبر أهمية من الثراء » .

وكذلك أجاز فرض رسوم تعويضية على الواردات مماثلة للرسوم المفروضة على الإنتاج المحلى ، كما أجاز المعاملة بالمثل بالنسبة للدول التى تتخذ إجراءات حماية ضد الصادرات الوطنية ، وكان من رأيه التدرج عند إلغاء نظام الحماية التجارية رعاية للصناعات الوطنية التى كانت تتمتع بتلك الحماية والتى تستخدم عدداً كبيراً من العمال .

هذا ولم يكن آدم سميث ، فى بحثه عن تفسير الظواهر الاقتصادية ، وفى عرضه للنظام الطبيعى ، وفى تفاوله بنتائج هذا النظام ، وفى دعوته إلى الحرية والفردية ، بغافل عن عيوب هذا النظام أو عن جشع الإنسان ومخاطر هذا الجشع . ولذا فقد أدخل الاتزان والنسبية فى الاقتصاد السياسى ، ودفع بهذا العلم فى نطاق العلوم الاجتماعية ، معارضاً بذلك الاتجاه الفيزيوكراتى الذى اتجه بالإقتصاد السياسى إلى زمرة العلوم الطبيعية . هذه الناحية فى آدم سميث من أمتع نواحيه وأكثرها إبرازاً لطبيعته ، التى تأبى الانسياق وراء الإعجاب باتساق البنيان النظرى ، ولا تنسى حقائق الوجود الإنسانى .

فراه ، وإن كان من أنصار المشروع الخاص والنظام الفردى ، متيقظاً لاحتمال قيام الاتفاقات بين أصحاب المصالح من أرباب الأعمال ، مما يعطل قيام النظام الطبيعى القائم على المنافسة ويفوت ما كان يراه من آثاره الطيبة بالنسبة للجماعة ، فيقول « إنه لا يتأتى لأفراد من مهنة واحدة أن يجتمعوا ، حتى ولو كان اجتماعهم مجرد التسلية ، إلا واتجه حديثهم إلى التآمر ضد الجمهور أو التحايل على رفع الأسعار » .

فإذا كان آدم سميث قد بين دور الدولة على

بالاتفاق بين العمال وأرباب الأعمال ، ويتساءل عما إذا كان ذلك سيؤدي إلى ميل الميزان نحو أحد الجانبين دون الآخر ، وعمما عسى أن يكون هذا الجانب ، فيقول « إنه نظراً لقلّة عدد السادة (أرباب الأعمال) ، فإن تكتلهم يكون أيسر، وخاصة والقانون لا يمنع تكتلهم على خلاف الطبقة العاملة » ثم يقول « إن السادة (أرباب الأعمال) يكونون دائماً في كل مكان على اتفاق ضمني ، وهو اتفاق دائم على ألا يرفعوا الأجور عن مستوياتها القائمة » .

ويتهم آدم سميث الملاك العقاريين فيقول « عند ما تصبح أرض بلد ما ملكاً للأفراد فإن الملاك العقاريين مثل غيرهم من الناس يحبون أن يحصدوا ما لم يزرعوا ، ويطلبوا ريعاً لهم ثمناً للنتائج الطبيعي » .

ويكتب آدم سميث في بيان ما يحقّ بالعمال من حيف فيقول « إن الربيع والربح يتلغان الأجر ، وإن الطبقات العليا من المجتمع تظلم الطبقات الدنيا » .

٥ - التناقض والغموض

مسموع ، بل إن المعروف عن آدم سميث أنه كان يكلم نفسه بصوت مسموع في عزلته، وأنه كان لا يحب الكتابة بيده بل كان يفضل الإملاء . فلا غرابة إذن أن يعكس الكتاب خلاصة نفس مؤلفه وطريقته في الإخراج .

وقد أفادت الإنسانية من هذا التناقض ، فقد كان أمامها أن تختار من بين ما كتب آدم سميث ما يلائمها من أسس لتقييم عليها صروحها الجديدة ، ولعل من أهم أمثلة التردد عند سميث رأيه في القيمة .

ففي الفصل الرابع من الكتاب الأول يتعرض آدم سميث لموضوع أصل النقود واستعمالها ، ثم

ولعل من أهم العبارات التي تكشف عن نظرة « آدم سميث » الواقعية ، بخصوص الأخذ بمبدأ الحرية التجارية قوله « إن توقع قيام حرية كاملة للتجارة في بريطانيا أمر من السخف تصوره ، لا لمجرد ما يمكن أن يلحقه ذلك بالجمهور من ضرر، بل لأن المصالح الخاصة لبعض الأفراد تعارض هذا الأمر معارضة لا يمكن التغلب عليها » .

وقد كان آدم سميث شديد الحساسية لظروف الطبقة العاملة ، إلى درجة أنه يبدو غير مؤمن بعدالة النظام الطبيعي في التوزيع رغم إيمانه بفائدته في الإنتاج . فراه بعد أن يقرر في صدر الفصل الثامن من الكتاب الأول أنه « في الوضع السابق على تملك الأراضي وتكوين رأس المال كان للعامل كل نتاج عمله ، فلم يكن له مالك أو سيد ليقسم معه » . ثم يبين كيف أن نظام الملكية واستخدام رأس المال في الإنتاج يؤديان إلى اقتطاع جزء من دخل العمل لكل من هاتين الفئتين ، ثم يتحدث عن الأجر الجارى وعن تحديده

ومن أهم ما اتسم به آدم سميث هو ما انطوى عليه كتابه من آراء يتبدى للباحث المدقق تعارضها ، فهو يتصدى لموضوع ما فيقول برأى يبدو مطلقاً في أول الأمر ، ثم إذا به يعالج نفس الموضوع في مكان آخر من كتابه الكبير ، فيدخل على الرأى الأول عوامل جديدة تجرده من إطلاقه ، وتنتهى به إلى نهاية لو نظر إليها على أنها رأى مستقل لبدت في صورة رأى مخالف للرأى الأول .

هذا التناقض في آدم سميث ، ليس إلا مظهراً يتفق مع شخصيته ، ومع اللون الذي اتسم به كتابه . فهذا الكتاب يبدو وكأنه حديث شخص يقلب الرأى بصوت

أو ساعتين يساوى ضعف ما ينتج عادة بعمل يوم واحد أو ساعة واحدة». ثم يواصل كلامه ليبيان الحال عند ما يستخدم رأس المال فى الإنتاج فيقول «إن القيمة التى يضيفها العامل إلى المواد (التي يقدمها صاحب رأس المال) تنقسم قسمين أحدهما لدفع الأجور والثانى لدفع ربح رب العمل فوق استرداده لما قدمه من رأس مال من أجل دفع ثمن المواد، ولدفع الأجور مقدماً».

ورغم أن سميث قال إن ربح رأس المال يمكن أن يعتبر اسماً خاصاً لأجر نوع معين من العمل هو عمل الملاحظة والتوجيه، فإنه قد بين أن ربح صاحب رأس المال وأجر العامل مختلفان وأن المبادئ التى تحكمهما مختلفة، فلا علاقة بين الربح وبين كمية أعمال المراقبة والإدارة أو صعوبتها أو كفايتها.

ويبين سميث كيف نشأ الربح الذى يستولى عليه مالك الأرض نتيجة قيام الملكية، ويقول إن العامل يعطى للمالك جزءاً من دخل عمله.

وينتهى آدم سميث إلى القول بأن ثمن معظم السلع يتكون من هذه الأجزاء الثلاثة، الأجر والربح والريع. ثم يرى أن قياس القيمة الحقيقية لهذه الأجزاء الثلاثة المكونة للثمن لا يكون إلا بمقياس كمية العمل التى يمكن لكل جزء منها شراؤه أو التحكم فيه.

وفى الفصل السابع من نفس الكتاب الأول يشرح آدم سميث الثمن الطبيعى وثمان السوق. فبعد أن يتحرى عن السعر العادى أو المتوسط للأجر وللربح وللريع يسميه السعر الطبيعى. ويبدو أن السعر الطبيعى فى نظره هنا هو السعر المتحدد على أساس العناصر الثلاثة (العمل والطبيعة ورأس المال) وآدم سميث يقدم لنا هنا صورة أولية من صورة نظرية «نفقة الإنتاج» وهو لم يختر بين النظريتين نظرية «قيمة العمل» ونظرية «نفقة الإنتاج» وإن كان تقديسه للعمل أمراً بيناً. وإذا كان ثمة خلاف فيما يعتبره آدم سميث مقياساً

ينتهى فى آخر هذا الفصل إلى البحث عن القواعد التى تحدد قيمة مبادلة السلع بعضها ببعض فيقول «إن كلمة «قيمة» لها معنيان مختلفان، فهى أحياناً تعبر عن منفعة بعض أشياء معينة وفى أحيان أخرى تعبر عن قوة شراء هذه الأشياء لسلع أخرى. ويمكن تسمية القيمة الأولى «قيمة الاستعمال» وتسمية القيمة الثانية «قيمة المبادلة». والأشياء التى تكون لها أكبر قيمة للاستعمال تكون قيمة مبادلتها ضئيلة فى كثير من الأحيان. ثم يأخذ فى الفصل الخامس من الكتاب الأول فى البحث عن أساس قيمة المبادلة فيقرر «أن قيمة أى سلعة بالنسبة للشخص الذى يحوزها والذى لا ينوى استعمالها أو استهلاكها بنفسه، بل ينوى أن يستبدل بها سلعاً أخرى إنما تساوى كمية العمل التى تمكنه هذه القيمة من شرائه أو التحكم فيه. فالعمل إذن هو المقياس الحقيقى لقيمة المبادلة بالنسبة لمختلف السلع».

وإذا كان آدم سميث قد قرر فى أول الأمر أن العمل هو مقياس قيمة المبادلة فإنه يتابع تقليب الفكرة فى نفس الفصل الخامس مبيناً أن الذهب والفضة هما اللذان يستخدمان فعلاً فى تحديد نسب المبادلة، ثم يذكر أن قيمتهما متغيرة بينما قيمة العمل ثابتة فالعمل هو المقياس العام الوحيد للقيمة الذى لا يتغير باختلاف المكان أو الزمان.

ثم يفتح آدم سميث الفصل السادس من نفس الكتاب الأول الذى يتكلم فيه عن الأجزاء المكونة لأثمان السلع بالعبارة التالية «فى الحقة البدائية الأولى من حياة الجماعة التى تسبق تكوين رأس المال وتملك الأرض تبدو النسبة بين كمية العمل اللازم للحصول على مختلف الأشياء هى الطرف الوحيد الذى يمكن أن تعتمد عليه أية قاعدة لتحديد نسبة مبادلة هذه السلع بعضها ببعض، فمن الطبيعى أن ما ينتج عادة بعمل يومين

الوارفة دانية القطاف . فما أسماه البعض تناقض آدم سميث لا نظنه نحن إلا النتيجة الطبيعية لتكوينه ، وشخصيته . فآدم سميث ، ذلك المهتم الذي قضى ربع قرن يقلب الفكر ويمعن النظر ، تراه عند ما يبدأ في معالجة موضوع ما يعلن أول ما يعلن خلاصته الهامة في عبارات أقرب في بنائها إلى العبارات الماثورة لكبار القادة السياسيين منها إلى استهلال العلماء الباحثين ، ثم تراه بعد ذلك يسترجع عبارته دون أن يجردها من فكرتها الأصلية ، فيتناولها تارة بالتحديد وتارة بالتوسع والإيضاح ، وهو هنا باحث أكثر تواضعاً وإن كان أشد تعقيداً ، ولكنه على كلا الحالين قد فتح أمام الفكر الإنساني آفاقاً متجددة لبحث النظم التي من شأنها زيادة الثروة والقوة والرخاء في الدولة .

القيمة ، فإن دور العمل لديه يثير أيضاً المناقشات . فدور العمل في الفصول الأولى من الكتاب الأول من كتاب ثروة الأمم ليس إلا مجرد مقياس للقيمة ثم هو في مواضع أخرى من كتابه يخلق القيمة وهو أيضاً حق للعامل . فآدم سميث يقرر في الفصل الثامن من الكتاب الأول « أن ناتج العمل يكون المكافأة الطبيعية أو أجر العامل » كما قال أيضاً « إنه في حالة الجماعة الأولية كان كل ناتج العمل ملك العمل » .

من هذا الاستعراض المختصر لبعض ما قاله آدم سميث بشأن القيمة يتبدى غموضه وتناقضه كما تنضح أيضاً الجنبات المتعددة لتفكيره ، وهو ما فتح السبيل أمام المذاهب الاقتصادية المتعارضة من رأسمالية فردية أو اشتراكية جماعية لكي تستظل كلها بهذه الشجرة

٦ - حدود التقدم وآثاره

برنامج مفصل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس علمي :

وفي النظام الطبيعي الذي رسم آدم سميث صورته ، يلعب العمل الدور الأساسي في خلق الثروة ، سواء أكان عملاً صناعياً أم زراعياً أم تجارياً . وهو في هذا الصدد قد تقدم كثيراً عن الفيزيوقراتيين الذين كانوا يرون أن العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد . ولكن آدم سميث لم يستطع التحرر تماماً من فكرة عدم إنتاجية بعض صور النشاط الإنساني ، بل ظل يقسم الأعمال إلى أعمال منتجة وأعمال غير منتجة . فالأعمال المنتجة هي الأعمال التي تزيد من قيمة المواد التي تركز عليها ، أما الأعمال غير المنتجة فهي الأعمال التي قد تكون نافعة ولكنها لا تزيد من تلك القيمة . وهذه الأعمال كما يقول سميث « تهلك في نفس لحظة أدائها ، مثل عمل الخادم » ويلحق به أعمالاً أساسية مثل عمل

ينحصر الهدف الأساسي من كتاب « ثروة الأمم » كما يدل عنوانه في البحث في طبيعة هذه الثروة وأسبابها . ولقد سبق أن عرضنا باختصار نظرية آدم سميث في النظام الطبيعي الذي يحكم تطور ثروة الأمم ويؤدي إلى زيادتها ، إذا ترك الأفراد أحراراً في اتباع غريزتهم ، وسعوا لتحقيق مصلحتهم الشخصية ، وكفلت لهم الدولة الأمن والعدالة والتعليم . فآدم سميث يؤمن بتلقائية التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ويرى من ناحية أخرى أن النظام الطبيعي يعنى الحكومة من المسؤولية الاقتصادية « ويعنيها من واجب تعرضها لمحاولة أدائه إلى حالات كثيرة من خيبة الأمل ، وذلك لأن أداء هذا الواجب يستلزم ما تنوء به رجاحة أي عقل ونفاذ كل علم ، مهما كان هذا الواجب الذي يتضمن مراقبة نشاط الأفراد وتوجيههم إلى الأعمال الأكثر تمسكاً مع الصالح الاجتماعي » . فهو لم يكن يتخيل وضع

الحاكم والقسيس وراقص الأوبرا . . الخ . فالخدمات لا تدخل عنده في باب الأعمال المنتجة .

وإذا كان آدم سميث قد أدخل في نطاق الأعمال المنتجة إلى جانب العمل الزراعي ، العمل الصناعي والتجاري ، فإنه برغم ذلك قد رتب أهمية أوجه النشاط في التقدم وفقاً لما أسماه « السير الطبيعي للأموال » وأعطى المرتبة الأولى للنشاط الزراعي ، باعتباره أكثر صور النشاط توظيفاً للعمال ، ثم أعطى المرتبة الثانية للنشاط الصناعي ؛ والثالثة للنشاط التجاري ، مقسماً هذا النوع الأخير إلى درجات متفاوتة الأهمية .

وتزداد إنتاجية العامل تبعاً لمدى تقسيم العمل ، وبالتالي تزداد ثروة الأمم كلما انتشر فيها تقسيم العمل . وذلك لأن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة مهارة العامل وإلى توفير الوقت اللازم للإنتاج ، كما أن التخصص الذي يترتب على تقسيم العمل يؤدي إلى الوصول إلى أفضل الطرق لأداء العمل وإلى اختراع الأدوات التي تساعد العامل على زيادة الإنتاج . وقد ضرب لذلك المثال المشهور في زيادة إنتاج الدبابيس تبعاً لتقسيم العمل .

ولقد وضع آدم سميث شروطاً لا يمكن بدونها لتقسيم العمل أن يتحقق ، كما وضع حدوداً لإمكانات التقدم . أما تلك الشروط فتنحصر في تجمع رؤوس الأموال اللازمة لإمكان تقسيم العمل . ويرى أن الادخار شرط ضروري لتجمع رأس المال فيقول « إن كل زيادة أو نقص في رأس المال تؤدي بطبيعتها إلى زيادة أو نقص كمية الصناعة وعدد الأيدي المنتجة وتؤدي بالتالي إلى زيادة أو نقص قيمة مبادلة الناتج السنوي لأرض البلد وعمل عماله ، أي للثروة الحقيقية ودخل كل سكانه » كما يقول أيضاً « تزداد رؤوس الأموال بقبض اليد وتنقص بالسفه وسوء التصرف » .

ويرى سميث أنه إذا بدأ التقدم نتيجة لتقسيم العمل فإنه يأخذ في التزايد المستمر ، بفضل الادخار وتكوين

رؤوس الأموال . وذلك لأن تقسيم العمل ، وما ينطوي عليه من تخصص يؤدي إلى إدخال تحسينات مستمرة على فن الإنتاج ، وتؤدي هذه التحسينات بدورها إلى التزايد المستمر في الإنتاجية .

وقد أشار آدم سميث في كتابه ، عند ما تعرض لأثر زيادة التحسينات على الثمن الحقيقي للمنتجات ، إلى أن زيادة حجم صناعة ما قد تجذب إليها عدداً أكبر من القوى التي تعمل في هذه الصناعة . وأشار أيضاً إلى أن نمو وسائل النقل في منطقة ما قد يؤدي إلى تخفيض النفقة بالنسبة للصناعات التي تستخدم وسائل النقل . فأدم سميث قد أحس بما يترتب على التقدم في جانب من جوانب الاقتصاد الوطني من تحقيق « وفورات خارجية » بالنسبة لجوانب أخرى ، وأدرك بالتالي تماسك أجزاء الاقتصاد الوطني وترباطها .

وأوضح آدم سميث الحدود التي رأى أنها تقصر التقدم وتوقفه عند وضع معين ، فتقسيم العمل يحده الطلب على المنتجات ، يحده بالتالي نطاق السوق . فإذا كان السوق ضيقاً كان احتمال تقسيم العمل محدوداً ، وكانت احتمالات زيادة الثروة أو مانسيه الآن احتمالات التقدم الاقتصادي محدودة أيضاً .

ولكن ثمة حد آخر هو بلوغ البلد حالة السكون ، وهي حالة تمثل في نظره « أعلى درجات الغنى التي تسمح بها ثروة أرضها ومناخها ، وتسمح بها علاقاتها بالبلاد الأخرى » فالنظام الطبيعي عند آدم سميث نظام يتضمن عوامل متحركة تؤدي به إلى التطور والنمو المستمر ، ولكنه لا يتصور نظاماً لانهائي النمو .

ويرى « سميث » أن حالة التطور والنمو تفيد الطبقة العاملة بعكس حالة السكون . ويصف تطور الأجر والربح في حالي السكون والنمو ، متمثلاً بمنطقة بها موارد طبيعية غنية . ففي أول الأمر يكون رأس المال المستخدم في الإنتاج بالنسبة للموارد الطبيعية قليلاً ،

الأجر إلى الانخفاض حتى مستواه الطبيعي . هذا ويلاحظ أن نظرية آدم سميث في السكان وفي الأجر تقضى بأنه إذا زاد الأجر عن مستواه الطبيعي ، نتيجة زيادة الطلب على العمال ، فإن استمرار هذه الزيادة يؤدي إلى زيادة نسل الطبقة العاملة وتؤدي زيادة اليد العاملة بعد ذلك إلى انخفاض الأجر إلى مستواه الطبيعي آنف الذكر .

وفما يتعلق بالريع ، فإن كل ما كتبه آدم سميث في هذا الشأن يتصف بالغموض ، فهو يعتبره أحياناً « ثمن الاحتكار » وينظر إليه أحياناً أخرى نظرة الفيزيوقراتيين ويعتبره ثمرة لكرم الطبيعة . أما عن تطور الريع في حالتى النمو والسكون ، فقد قرر أن الريع يكون أكبر ما يمكن عند ما تصل البلد إلى حالة السكون ، ولكنه لم يبين سبب تزايد الريع مع تطور الجماعة .

ونود أن نوكد أن هذه النظرية التى قد تبدو غير كاملة لتفسير النمو الاقتصادى قد تضمنت أفكاراً سليمة ؛ لأنها قد أكدت أهمية الادخار وأهمية تكوين رأس المال فى تحقيق التقدم ؛ وأشارت إلى المشاكل التى يثيرها التقدم ، من ناحية أثره فى توزيع الدخل القومى وطريقة إنفاقه وما قد يترتب على ذلك من آثار من ناحية التطور النسبى لأسعار السلع . كما أن إيضاح أهمية السوق الداخلية والخارجية كحد على التقدم ، وإيضاح ترابط الاقتصاد الوطنى ، وبيان الأثر المتزايد لحركة التقدم لما يحتفظ لكلام آدم سميث بالكثير من أهميته فى الوقت الحاضر .

فيكون معدل الريح مرتفعاً وتكون الأجور عند مستواها الطبيعي . ولكن عند ما يزداد معدل تكوين رأس المال تصبح ثمة منافسة بين أصحاب رؤوس الأموال فى البحث عن العمال لتشغيلهم فى المشروعات ، ولما كان الأجر (الجارى) يتحدد فى رأى آدم سميث على أساس المناقشة بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال ، فإن الفترة التى يزداد فيها معدل تكوين رأس المال ، كما يحدث عند التوسع فى استغلال موارد طبيعية جديدة ، يرتفع فيها الأجر عن مستواه الطبيعي بسبب زيادة الطلب على العمال (والمستوى الطبيعي عند آدم سميث هو الحد الأدنى اللازم لمعيشة العامل وعائلته) . ويستمر الأجر فى مستوى مرتفع طالما استمر معدل تكوين رأس المال مرتفعاً . ولكن تزايد كمية رؤوس الأموال التى تؤدى إلى زيادة الأجور تؤدى فى رأى آدم سميث إلى انخفاض الريح بسبب المنافسة بين رؤوس الأموال . ويعتمد آدم سميث فى تبرير نظريته فى تغير الريح على الفكرة التالية « إذا اتجه رأس مال : عدد من التجار الأغنياء إلى تجارة ما ، فإن المنافسة بينهم تؤدى إلى تخفيض الريح ، وإذا زاد رأس المال فى كل أنواع النشاط فى جماعة ما ، فإن نفس المنافسة يتحتم أن تنتج نفس النتيجة فيها جميعاً » .

وفى نظر آدم سميث ، كما قدمنا ، أن تكوين رأس المال لا يستمر فى التزايد غير النهائى ، إذ لا يلبث البلد أن يصل إلى أعلى درجات غناه فيقف التقدم عند هذا المستوى . فيقل معدل تكوين رأس المال ويكون سعر الفائدة منخفضاً والريح منخفضاً ويميل

كانت أساساً للمذهب الاشتراكي الذي قال به ماركس فيما بعد . كما أدل أيضاً بنظرية نفقة الإنتاج ، وأدلى أيضاً بنظريات في الأجور والسكان ، وتعرض بالنقد لمذهب التجارين ، وبين أسس التجارة الدولية ومزايا حرية التجارة . وعلى الجملة قد تعرض آدم سميث بطريقته الخاصة لمختلف المشاكل الاقتصادية ، وحاول أن يربط بين الظواهر الاقتصادية بتفسير نظري متماسك وبين الصفة التلقائية للظواهر الاقتصادية . وفتح بذلك السبيل إلى التركيز على دراسة القوانين الاقتصادية .

ومما ساعد على تعميق أثر آدم سميث ، أن من سبقه من الكتاب في فرنسا وبريطانيا كانوا قد مهدوا له السبيل إلى النجاح . هذا إلى أن قيام ثورة الاستقلال الأمريكية ونجاحها وما ثبت نتيجتها ، وبسبب زيادة المبادلات وازدهارها بين بريطانيا وبين مستعمراتها الأمريكية القديمة بعد تحرر هذه المستعمرات ، من أن التنظيم التحكمي بين الدولة المستعمرة وبين البلد المستعمر قد لا يكون أفضل تنظيم بالنسبة للدولة الكبرى ، وأن إقامة العلاقات بين هذين البلدين على أساس من الحرية قد يأتي بنتيجة أفضل وأكثر ربحاً بالنسبة للدولة التي فقدت سيطرتها الاستعمارية . كل ذلك قد أوجد حجة عملية كبيرة تسند فلسفة النظام الطبيعي القائم على الحرية . وكذلك فإن قيام الثورة الفرنسية وقضاءها على النظام القديم في فرنسا ، بما كان يتضمنه من تنظيمات عتيقة للنشاط الاقتصادي . كل ذلك قد رفع فلسفة الحرية بكل صورها إلى مصاف العقائد الثابتة في نهاية القرن الثامن عشر ، ويمكن لهذه العقيدة من أن تحكم الفلسفة والسياسة الاقتصادية قرابة قرن من الزمن ، ويمكن بالتالي لآدم سميث - أكبر المنادين بمبادئها في النطاق الاقتصادي - أن يجد سبيله

نال آدم سميث من التكريم والنجاح في حياته وبعد مماته ما لم ينله إلا عدد نادر من الكتاب في العلوم الاجتماعية . وقد ذهب بعض المؤرخين الاقتصاديين إلى اعتبار آدم سميث أباً لعلم الاقتصاد السياسي ومؤسساً لمبادئه . بينما ينكر عليه البعض صفات الإبداع ويضعونه في مصاف الناقبين عن الفيزيوقراتيين ، أو عن سبقه من الاقتصاديين الإنجليز أو من تقدمه من الفلاسفة . ونرى في كل من الرأيين مبالغة ، فالمسائل الاقتصادية قد شغلت تفكير الفلاسفة ورجال السياسة منذ أقدم العصور ، وكان للقديماء وللمحدثين ممن سبقوا آدم سميث آراء يختلط بعضها بما قاله . فالبحوث الاقتصادية أقدم بكثير من آدم سميث . كما أن التوافق بين ما جاء في «ثروة الأمم» وما كتبه سابقوه لا يضع آدم سميث في مركز الناقل غير المحدد . ومما لا شك فيه أن «علم الاقتصاد» قد جمع وتبلور في كتاب «ثروة الأمم» على نحو لم نشهده في كتاب سابق عليه .

والمعالم الأساسية لفلسفة آدم سميث الاقتصادية ، قد قدمت للعالم في الربع الأخير من القرن الثامن عشر تفسيراً معقولاً للظواهر الاقتصادية ، ووضعت أساساً منطقياً لسياسة اقتصادية تتمشى مع ظروف تلك الحقبة واحتياجاتها . بيد أن هذا وحده ما كان ليكفي إلى إيصال آدم سميث إلى قمة المجد التي بلغها ، لو لم تكن كتاباته وبحوثه قد امتدت إلى جذور الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية : فقد تعرض آدم سميث إلى تحليل ظاهرة تقسيم العمل وبيان العوامل المؤثرة فيها ، كما ناقش نظرية النقود ، وتعرض لمشكلة القيمة ولموضوع قيمة المبادلة ولطريقة تحدد الثمن في السوق وللثمن الطبيعي أو الحقيقي الذي يدور حوله سعر المبادلة . وأدلى في هذا الصدد بنظرية قيمة العمل التي

إلى مكان الصدارة بين الطلائع الموجهة للفكر الإنساني .
وكذلك قد أدت الثورة الصناعية إلى إيجاد توافق تام ،
بين مصالح الرأسماليين وأصحاب الصناعة وبين فكرة
الحرية الاقتصادية طوال القرن التاسع عشر ، مما دعم
أثر آدم سميث ومد ظله على هذا القرن كله .

وقد كان قصور آدم سميث في معالجة بعض
المسائل ، وخاصة مشكلة التوزيع ، واضحاً . كما أن
التقدم الذى أصابه التحليل الاقتصادى ، على يد المدرسة
التقليدية من خلفاء آدم سميث ، وعلى يد المدرسة
التقليدية المحدثه من الاقتصاديين الحديين والرياضيين ،
قد أظهر ضعف الأسس الفنية التى بنى عليها آدم سميث
الكثير من نظرياته الأخرى . هذا فضلاً عن أن انتشار
مذهب الحرية الاقتصادية وتحوله إلى سياسة عملية
تكاد تكون عالمية ، طوال القرن التاسع عشر ، وخلال

الربع الأول من القرن العشرين ، قد مكن لبعض
المصالح من أن تتحكم تحكماً كان آدم سميث نفسه
يتوقعه ، وإن لم يستطع تقدير حقيقة خطره أو بيان
وسيلة اتقاء شره . وقد ترتب على التطور المادى والفكرى
المتعدد الجنبات منذ آدم سميث ، وعلى تحكّم المصالح
الخاصة آنفة الذكر ، أن انطلق تيار يكاد يكون دولياً
عاماً فى عصرنا هذا ضد أصالة فكرة التوافق بين
المصالح الخاص والمصالح الإنساني . فأصبح هذا التيار
لا يكتفى بإهدار هذه الفكرة وحدها، بل يرى فى
التنظيم العلمى للحياة الاقتصادية ، على المستوى الوطنى
والدولى ، الوسيلة المثلى لمجابهة مشاكل العصر الحاضر .
وبالرغم من هذا التطور البعيد المدى فى ميادين
الفكر والسياسة ، فما زال الباحث فى كتاب « ثروة
الأمم » تهره البساطة والإحاطة وعمق النظرة بالإنسانية .

